# الفصل الثانى
# نهاية النموذج الاسترشادى القديم

**مفهوم النموذج الاسترشادى :**

النموذج الاسترشادى ( أو الباراديم paradigm ) يقصد به طريقة النظر إلى الأشياء ، وهو يعنى (كما أوضح توامس كون فى كتابة بنية الثورات العلمية) ما يلى:

- مجموعة من الأفكار داخل الإطار الذى يصنع استفساراً علمياً .
- تعريف مفترض لمشكلات تشريعية ومنهجية .
- رؤية وممارسة متعارف عليها يتم بالارتكاز عليها استعداد الطالب للتأهل لعضوية المجتمع العلمى .
- معايير لاختيار المشكلات من أجل التعامل معها .
- قواعد ومواصفات الممارسة العلمية .

**رحلة التحول فى النموذج الاستشارى :**

من شأن النموذج الاسترشادى أن «يحبس» المعنيين به (أو التابعين له أو المؤمنين به) فى إطار معين من الأفكار والرؤى والممارسات ... إلخ ، وذلك لمدة ما ، ومع الوقت تظهر تناقضات وتشوهات فى النموذج القائم .. ثم تصبح هذه التشوهات والتناقضات أكثر وضوحاً وقوة . هنا تنشأ أزمة Crisis يكون من شأنها التحول إلى نموذج استرشادى جديد paradigm shift ... وهكذا ، من أهم الخصائص المميزة لأى نموذج استرشادى ذلك المدى الذى يحافظ به النموذج على استمرار وجوده ، بحيث يمنع حدوث تغييرات رئيسية تزعزع استقراره ، أو بمعنى آخر قدرة النموذج (الباراديم) على مقاومة التغيير .

إن التحولات العلمية الرئيسية تمثل تحولات فى الباراديم ، فمثلاً كانت الأرض فى نظام بطليموس هى مركز الكون ، حتى جاء فلكى بولندى هو نيكولاس كوبرنيكوس عام ١٥١٣ ليعلن أن الأرض تدور حول محورها ، وأنها تدور حول الشمس مرة واحدة فى العام . كان إعلان كوبرنيكوس بمثابة بدء التحول عن نموذج بطليموس ، وكان أيضاً سبباً فى إدانة الكنيسة له واعتباره «كافراً» . وبالمثل كان هناك نظامان (أو نموذجين) فى العالم . النموذج الفردى individualism فى الولايات المتحدة لمقابلة النموذج الشمولى totalitarianism فى الاتحاد السوفيتى . وكان هناك اتفاق عالمى بعد الحرب العالمية الثانية من شقين : تجنب حرب نووية ، وتحجيم توجهات وشدة الاتحاد السوفيتى . وإذا كانت البيريسترويكا Perestroika تمثل تحولاً فى النموذج الشيوعى القديم (مع اعتبار أن النموذج الجديد لم يتم

اكتشافه بعد) ، فإن مع نهاية الحرب الباردة (١٩٨٩) ، كانت الفردية أيضاً تهتز .

وقبل الإشارة إلى نواقص وعيوب الفردية فإنه من المفضل تعريفها . المقصود بالفردية individualism ذلك الفكر الذى ينظر إلى الفرد ، باعتباره منفصلاً عن (وأكثر أهمية من) المجتمع Community وأن لديه حقوق ملكية . وفى هذا الفكر تعتبر الفردية أساس المجتمع المدنى ، المشتق من الطبيعة ، وعد الله ، والذى على الحكومة يقع عبء المحافظة عليه وحمايته . وأما عن عيوب الفردية ، والتى أدت إلى اهتزازها ، فإنها تتركز فى أن الفردية لم يمكنها دعم توجهات الشركات والحكومات من أجل ما يلى :

١ – المنافسة فى الاقتصاد العالمى .

٢ – جعل العالم مجرد «مكان» .

٣ – الحفاظ على البيئة وتحقيق التكامل البيئى .

## المؤسسات التى تدير العولمة والحاجة إلى إعادة تعريف رسالاتها :

وفى ضوء الاهتزازات والتحولات فى النموذج «البارادايم» فإن من الضرورى الإنتباه إلى الحاجة إلى التحول فى رسالات المؤسسات (أو المنظمات) التى تدير العولمة (صندوق النقد الدولى IMF والبنك الدولى WB والجات) . إن المبادئ والتوجهات التحتية لهذه المؤسسات كانت تتضمن احتواء الشيوعية ، وتشجيع الملكية الخاصة والأسواق الحرة والحد من التداخلات الحكومية ، وأما الآن فإن هذه المؤسسات أو المنظمات تضعف وسيزداد ضعفها أكثر ما لم يعاد تعريف رسالاتها ؛ لتتطابق مع إجماع عالمى جديد يقوم على نموذج استرشادى جديد .

## صندوق النقد الدولى :

نشأ صندوق النقد الدولى بهدف الحفاظ على قيمة العملات ، ومن أجل ذلك اعتمد نظام يرتكز على تقييم قيمة العملات بالنسبة للدولار ، والذى ربط بالذهب ، بسعر ٣٥ دولار للأوقية الواحدة من الذهب . كان هذا النظام والذى تأسس فى بريتون وودز Bretton Woods عام ١٩٩٤ ، بواسطة المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية يعتمد على ترحيب الولايات المتحدة والتى كان لديها ٧٠ ٪ من الذهب فى العالم . ولكن كان العالم يتغير ، ففى ١٩٥٨ أصبحت الدولارات المملوكة للأجانب أكبر من قيمة مخزون الذهب الأمريكى . وتتابعت التغييرات بعد ذلك بشدة ، حيث أحدثت ألمانيا واليابان فى الستينيات عودة اقتصادية مشهورة ، وفى ١٩٦٤ قاست الولايات المتحدة بدء أول ثلاثين عاماً فى العجز التجارى مع اليابان . وبعدها ، فى عام ١٩٧١ عانت الولايات المتحدة لأول مرة منذ عام ١٨٩٣ زيادة الواردات فى البضائع والخدمات ، بقدر ٢ بليون دولار ، وهو عجز ارتفع بعد ذلك باستمرار ليصل فى ١٩٩٤ إلى ١٣٠ بليون دولار (نصفه لصالح اليابان) .

لقد اضطر الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون أن يعلن عام ١٩٧١ إلغاء نظام بريتون وودز ، وبالتالى توقفت الولايات المتحدة عن تبديل الدولار بالذهب وحدث تعويم للدولار وانخفضت قيمته ، وفى المقابل زادت قيمة الين والمارك الألمانى . وبينما كان الدولار يساوى ٣٦٠ ينًا فى الستينات فإنه قد وصل إلى أقل من ٩٠ ينًا عام ١٩٩٥ .

لقد كان نهوض اليابان وجيرانها فى شرق آسيا يتواءم مع مصالح الولايات المتحدة ضد الشيطان (الشيوعية) ، لكن – فى الوقت نفسه – كان نصيب المؤسسات الصناعية والبنكية الأمريكية يزداد تدهورًا .

ومع الوقت أصبحت التنافسية فى العالم بين شركات ، وليس بين أنظمة قومية.

كان على صندوق النقد الدولى أن يتحول من هدفه بخصوص المحافظة على ثبات أسعار تحويلات العملة إلى مهمة أخرى هى الإقراض . بدأ هذا التحول بعد عام ١٩٧١ ، وباعتبار الصندوق تحت سيطرة البلدان الغنية المتقدمة . فقد كانت هذه البلدان تعتبر عقيدتها (الفردية) هى هديتها للعالم الفقير ، وبدأت مآسى صندوق النقد الدولى تتوالى فى البلدان المستدينة . ومن الأمثلة على هذه المآسى ما حدث فى زامبيا عندما إنصاع فريدريك تشيبولا Frederik Chibule (الرئيس المنتخب فى أول انتخابات ديمقراطية فى البلاد) إلى نصائح الصندوق بخصوص الإصلاحات ، لقد أدى الانصياع إلى هذه النصائح إلى إغلاق ثلاثة أرباع مصانع النسيج الوطنية ، واستجلاب ملابس مستعملة من البلدان الغربية . كما أدت إصلاحات الصندوق كذلك إلى تضخم يتعدى ٢٠٠ ٪ ، وإلى انسحاب شركات متعددة الجنسية من العمل فى البلاد ، وقد نتج عن ذلك فقد خمسين ألف وظيفة فى خلال عامين من الإصلاحات .

لقد وقع صندوق النقد الدولى فى أخطاء عديدة ، فقد ارتدى «نظارة العمى الأيديولوچي» بشأن دور الحكومات والأسواق ، وتبنى رؤى اقتصادية كلية لحل مشكلات هى فى الأصل ذات طبيعة بنيوية structural تختص بالحكومة وقطاع الأعمال وليست ذات طبيعة اقتصادية . إضافة إلى ذلك اتخذ الصندوق فى وصفاته الإصلاحية موقف الرفض من الأخذ فى الاعتبار لنموذج التنمية فى شرق آسيا .

**البنك الدولى :**

يعتبر الهدف الرئيسى للبنك هو مساعدة البلدان النامية فى رفع مستوى معيشتها مقاساً بمتوسط الدخل القومى بالنسبة للفرد ، وبرغم أنه طبقاً لميثاق البنك فإن مساعداته تسترشد بالتنمية الاقتصادية وحدها دون أى ترتيبات سياسية ، إلا أنه قد حدث فى الثمانينيات أن صاغ البنك توجهات جديدة فيما أسماه قروض لضبط

البنية Structural adjustment Loans تهدف إلى زيادة قدرة البلدان النامية على المنافسة فى الاقتصاد العالمى ، وتقضى هذه التوجهات بتشجيع وتسريع التغييرات السياسية الخاصة بالتحول إلى الأسواق المفتوحة ، وتقليص الدعم ، والخصخصة ، وتقليل دور الحكومات . لقد عكست سياسات البنك انحيازه إلى الأيديولوچية الفردية الأنجلوأمريكية ، ووقعت هذه السياسات فى نفس خطأ صندوق النقد الدولى بخصوص «أحادية الرؤية» ، وعدم الأخذ فى الاعتبار لتجارب شرق آسيا والمعجزة اليابانية حيث تميزت هذه التجارب بوجود دور فَعّال للحكومة .

إن تقييم سياسات البنك الدولى لابد وأن يأخذ فى الاعتبار مفهوم «التنمية» development حيث ينبغى أن ينتج عن التنمية مساواة أكثر فى المشاركة فى السلطة، والثروة ، وفى المستويات العليا من التعليم ، وفى فرص أكبر من أجل الإنجاز. وبالأخذ فى الاعتبار لمفهوم التنمية عند تقييم اتباع البرازيل لسياسات البنك ، فإننا نجد أن البرازيل كانت من أكثر المستفيدين من البنك حيث تم إقراضها بمبالغ وصلت إلى أكثر من ١٠٠ بليون دولار ، وعلى مدى عشرين عاماً بلغ النمو السنوى فى إجمالى الناتج القومى البرازيلى مستوى عال (٧-٨ ٪) ؛ ولكننا نجد أيضاً أن لدى البرازيل أكثر التطرفات على مستوى العالم فى عدم المساواة فى توزيع الدخل ؛ حيث يعيش ٤٠ ٪ من السكان فى مجاعة ، هذا بالإضافة إلى تردى أوضاع البيئة فى البرازيل .

## حقائق عالمية جديدة بخصوص التنمية :

إن البنك الدولى فى حاجة إلى التحول إلى نموذج استرشادى مختلف عما هو قائم فيه . تدفع إلى ذلك الحقائق الجديدة التالية بخصوص التنمية العالمية :

١ - أن بلداناً عديدة ليست بلداناً على الإطلاق ، فهى بقايا عهد الاستعمار ، وقد جاءت إلى التاريخ بالصدفة ، وبخصوص التعامل مع هذه البلدان فإن ما كان مقبولاً منذ زمن من تعاملات (تدفع إليه الرغبة فى تحجيم الشيوعية) لم يعد مقبولاً أو مبرراً الآن .

٢ - أن التنمية تتطلب إعادة توزيع السلطة ممن يملكونها إلى من لا يملكونها . هذه العملية هى اقتصادية - فقط - من الناحية السطحية ، لكنها فى الحقيقة عملية كلية تتضمن أيضاً تعاملات وتغييرات سياسية واجتماعية ونفسية .

٣ - واستكمالاً للنقطة السابقة فإن التنمية تتطلب تغييراً جذرياً ، وهنا تثار أسئلة حرجة وربما متناقضة : من يغير من ؟ بأى سرعة ومن أجل أى غرض يكون التغيير ؟ مصالح من هى التى يجرى خدمتها ؟

٤ - كل المساعدات الأجنبية من شأنها التدخل فى السياسات الداخلية ، وهى بالتالى سياسية مهما يذكر ميثاق البنك الدولى غير ذلك .

من هذه النقاط يتضح أنه ينبغى تصنيف البلدان وأشباه البلدان طبقاً للاستعداد السياسى للتنمية ، ثم التأكد بعد ذلك من أن الضخ الاقتصادى يأتى بشكل يُسرِّع من هذه التنمية .

**دول شرق آسيا .. ماذا فعلت ؟ وما أهم معالم هذا النموذج :**

بعد الحرب العالمية الثانية حضر إلى اليابان وفد من الاقتصاديين الأمريكان كمستشارين (ضمن فريق الجنرال ماك آرثر) من أجل المساعدة على إحياء اليابان . نصح الخبراء الأمريكان المسئولين اليابانيين بأن تقوم اليابان بالتركيز على الصناعات كثيفة العمالة ، وذلك للأخذ فى الاعتبار لميزات انخفاض تكلفة العمالة ، ولحل مشكلة قوة العمل فى اليابان . إلا أن اليابان فعلت العكس ، وكانت المعجزة اليابانية خارج كل التوقعات .

وبخصوص تجربة اليابان يقول ميوهى شينوهارا Myohei Shinohara مهندس تنمية اليابان بعد الحرب أن وزارة التجارة الدولية والصناعة فى اليابان طبقت معيارين محددين ، عند اختيار قطاع صناعى معين ؛ من أجل أن يتم تشجيعه وحمايته .

هذين المعيارين هما :

أ – مرونة الدخل Income elasticity .

ب – التقدم الفنى المقارن Comparative technical progress .

وأما من الناحية التنفيذية .. فإن التنمية فى شرق آسيا قد تميزت بالتالى :

١ – اتفاق وإجماع أعضاء المجتمع بخصوص «ماذا تعنى التنمية ؟» ، و «كيف يمكن تحقيقها» ؟

٢ – حماية الأسواق المحلية .

٣ – قيام الحكومة بعملية تخصيص الموارد على قطاعات بعينها ؛ من أجل جعل هذه القطاعات قادرة على اكتساب نصيب فى السوق العالمى .

٤ – توجيه إجبارى لاستيعاب المدخرات فى منح مخصصة للتنمية .

٥ – إدارة الاستثمار الأجنبى على أرض الوطن بواسطة بيروقراطيين مهرة ، يعملون من أجل خدمة «المصلحة القومية» ،كما هى معرَّفة بواسطة قيادات قوية ، وكما هى محمية بواسطة إجماع قومى .

٦ – التدخل الحكومى المكثف فى استراتيجية التنمية ووجود علاقة لصيقة بين الحكومة والبيزنس القومى .

٧ – احترام «أقل من الكامل» للأسواق الحرة والتجارة الحرة .

هذا ، ويمكن اعتبار الإجماع القومى فى التنمية الآسيوية يتميز بتوسيع وانتشار المشاركة فى المكاسب والآلام ، كما يتميز بالحفاظ على حكومة محترمة وقوية تخطط لمستقبل البلد ولتعليم درجة أولى «للجميع» .

**الاتفاقيات العامة للتعريفة والتجارة GATT :**

من الجدير بالانتباه أن الجات تقوم على فكرة «سلفية» صدرت عن ديفيد ريكاردو عام ١٨١٧ . تقول هذه الفكرة أن «التجارة تكون بين شركات ، وأن الجميع سيستفيد إذا كان السوق حراً مفتوحاً مع تدخل حكومى محدود» . المهم هنا أن ريكاردو كان يفكر لمصلحة إنجلترا ، والتى كانت فى هذا الوقت تشتهر وتتميز بمنسوجاتها ، والتى كانت تكنولوجياتها هى التكنولوجيا الراقية لهذا الزمن .

**شروط تجديد الدور الأمريكى :**

رغم ما تعانيه الولايات المتحدة من تآكل فى الموارد البشرية والمادية (لأسباب مثل : المدارس الرديئة – الصناعات غير التنافسية – تركيز رؤوس الأموال فى العمل على أغراض قصيرة المدى – سياسات حكومية موجهة للمستهلك – علاقات قصيرة الرؤية بين البيزنس والحكومة ... إلخ) ، إلا أن أهمية أمريكا للعالم لم تنقص . غير أن الاحتفاظ بالدور الأمريكى له متطلبات ، من أهمها ما يلى :

* الإنتباه إلى أن النموذج الأمريكى «الفردية» لم يعد مناسباً .
* تنمية علاقات قوية مع مراكز القوة الآسيوية (فى اليابان والصين) .
* إحياء القدرة الأمريكية على المنافسة فى الاقتصاد العالمى فى قطاعات التكنولوجيا الراقية .
* وجود حس يختص بغرض أخلاقى moral .

**نحو منظمة للاقتصاد العالمى World Economic Organization**

تنبع الحاجة إلى منظمة للاقتصاد العالمى من التداخل والإرتباط بين كلٍّ من التجارة ، والاستثمار ، والعملات وأسعارها ، مما يدفع إلى أهمية وجود إدارة تنسق بين هذه الأمور على مستوى عالمى . إن هذه المنظمة WEO يمكن أن تتميز بالتعامل مع المشكلات فى إطار تكاملى وليس إطار تجزيئى ، فعلى سبيل المثال يكون التعامل مع سياسات الهجرة بالتنسيق مع قدوم استثمارات ، وكذلك مع تقديم حوافز لزيادة التعاون فى التوصل إلى وظائف جديدة ، وفى تنمية المهارات .... إلخ .

إن مهام منظمة الاقتصاد العالمى WEO بالنسبة للتنمية يمكن أن تتضمن ما يلى :

* التعامل مع التنمية كعملية سياسية ، حيث هى فعلاً كذلك ، واستخدام كل الآليات التغييرية الممكنة لدفع التنمية .
* تنظيم وتوجيه شركات متعددة الجنسية خصيصاً من أجل أغراض تنموية .

* إصلاح صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بحيث يخرجان من التوجه الغربى ويستخدمان خبرة آسيا ، وذلك من أجل السماح بمدى أوسع من السياسات التنموية المناسبة للحكومات .

* تصميم برامج خاصة لتشجيع متعددات الجنسية على امتداد نشاطها فى البلدان النامية .

* عمل تخطيط بيئى كوكبى يغطى أموراً مثل «الحلول التكنولوجية للمشكلات البيئية» .

* تصميم برامج عالية الكفاءة لمساعدة البلدان الفقيرة .

* إدارة فاعليات التجارة العالمية ، مع الأخذ فى الاعتبار لمشكلات واحتياجات خاصة ببلدان أو أعضاء منفردين .

* دفع كل من التجارة والاستثمار الأجنبى المباشر من خلال مواجهة أسئلة ، مثل :

  - من يحصل على فوائد الاستثمار الأجنبى ؟
  - وأين تتدفق هذه الاستثمارات الأجنبية ؟
  - وما الآثار المترتبة على ذلك ؟

ومن المتوقع أن تقود هذه المنظمة WEO حركة العالم نحو فهم مشترك لقضايا التجارة والاستثمار ونحو اتفاق أحسن وأكثر عدلاً .